الأمم المتحدة S/2014/342

مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2014
Arabic
Original: English

التقرير الرابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن بقراره ٢١١٢ (٢٠١٣) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ وطلب إليّ تقديم تقرير نهائي في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي جرت منذ تقديم تقريري لمنتصف المدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/761)، ويحدد النتائج الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي لكوت ديفوار، ويقدم توصياتي المتعلقة بالعملية، بما في ذلك تمديد ولايتها.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – واصل رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، وحكومته اتخاذ خطوات لزيادة الحد من التوترات السياسية وتخفيف حدة انعدام الأمن وتسريع الانتعاش الاقتصادي. وشدد الرئيس، في كلمته بمناسبة السنة الجديدة الموجَّهة إلى الأمة، على أهمية تحقيق المصالحة والوئام الوطني، وأعرب عن عزم حكومته، سعيا لتحقيق تلك الغاية، على مواصلة حوارها مع المعارضة السياسية والقيام بالمزيد من البوادر التوفيقية إزاء مؤيدي النظام السابق.

٣ – واستُهل عام ٢٠١٣ بزخم بنّاء في ما يتعلق بالحوار السياسي في سياقات تشمل الإطار الدائم للحوار، على المستوى الثنائي بين الحكومة والحزب الحاكم السابق، الجبهة الشعبية الإيفوارية، وفيما بين الأحزاب السياسية المعارضة. وانصب التركيز ركّز على إنشاء آليات جديدة لتعزيز الحوار والمفاوضات مع الحكومة.

210514 210514 14-03795 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وخلال محادثات مباشرة للجبهة الشعبية الإيفوارية مع الحكومة في ١٥ كانون الثاني/يناير، طُلب إلى هذا الحزب أن يشجع مؤيديه الذين يعيشون في المنفى على العودة إلى الوطن. وطلب إليه أن يقدم قائمة بأسماء أعضائه الذين ما زالوا رهن الاحتجاز أو خاضعين لتجميد الأصول في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق اعتزامها وقف تجميد الحسابات البنكية للأشخاص المرتبطين بالنظام السابق الذين مُتعوا بالإفراج المؤقت وإعادة إدماجهم في الخدمة العامة. وخلال الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير، أُفرج بكفالة عن مجموعة إضافية ضمَّت ١٢٤ من معاوني الرئيس السابق لوران غباغبو كانوا قد احتُجزوا للاشتباه في تهديدهم أمن الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن المدعي العام لأبيدجان، في ٣ نيسان/أبريل، عن وقف تجميد ٤٣ حسابا بنكيا. فردَّت الجبهة الشعبية الإيفوارية بمطالبتها بوقف تجميد ٢٦٠ حسابا إضافيا في ملكية بعض معاوني الرئيس السابق.

٥ - ووجَّه الرئيس دعوات متكررة للإيفواريين الذين يعيشون في المنفى بالعودة إلى كوت ديفوار. وفي كانون الثاني/يناير، عاد إلى البلد المدير العام السابق لميناء أبيدجان الذي كان على صلة وثيقة بالنظام السابق، كما عاد وزيرا الدفاع السابق ووزير المناجم والطاقة السابق. وفي كانون الثاني/يناير، رحّب الوزير المكلف بشؤون الدفاع بعودة ٤٤٣ ١ فردا في قوات الدفاع والشرطة الإيفوارية سابقا كانوا قد فروا من البلد خلال الأزمة الانتخابية.

٦ - وفي ٣ شباط/فبراير، مدّد الرئيس واتارا إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي انتهت ولايتها الأولية التي دامت سنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتركز اللجنة على المهام التالية: (أ) تقصي الحقائق؛ و (ب) عقد جلسات عامة للاستماع للضحايا والجناة والشهود؛ و (ج) تقديم توصيات إلى الحكومة بشأن تقديم تعويضات أو غيرها من أشكال جبر الضرر. وفي ٦ شباط/فبراير، عقدت اللجنة اجتماعا مع رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي شدد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية وأعرب علنا دعمه لعمل اللجنة. وفي الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس، قادت اللجنة عملية تقصي الحقائق في ثماني مدن، فسجلت شهادات ١٠٦ ٢ ضحايا تعلقت بعمليات قتل، وخطف، واختفاء، وجرح خطير، واختطاف، وتعذيب، واغتصاب، ونهب وتدمير للممتلكات. وقررت اللجنة لاحقا توسيع نطاق عملية تقصي الحقائق لتشمل البلد برمته. بيد أن تقرير اللجنة المقدم إلى الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لم يعمم بعدُ على الجمهور.

٧ - ورغم التطورات الإيجابية التي جرت في بداية العام، أخذت البيئة السياسية تتفاقم أكثر فأكثر في الشهور التالية. ففي ٢٠ آذار/مارس، قررت الحكومة نقل شارل بلي غودي، القائد السابق لحركة الوطنيين الشباب، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. فاعتبرت الجبهة الشعبية الإيفوارية الأمر عقبة كأداء أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وأعلنت الجبهة لاحقا أنها ستتوقف عن المشاركة في حوار مع الحكومة. وفي ٢٦ آذار/مارس، أعلن ١٢ حزبا من أحزاب المعارضة تنسق الجبهة الشعبية الإيفوارية عملها عن إنشاء تحالف جديد هو تحالف القوى الديمقراطية في كوت ديفوار. ثم في ٢٩ آذار/مارس، أصدرت الجبهة الشعبية الإيفوارية بيانا أعربت فيه عن تظلماتها بشأن طريقة الحكم، وطالبت بحل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ودعت إلى مقاطعة التعداد الوطني الذي كان قد بدأ في ١٧ آذار/مارس، مُعربة عن قلقها من احتمال ألا تعكس النتائج البيانات الديمغرافية للبلد بصورة دقيقة. وفي ٣ نيسان/أبريل، دعا تحالف القوى الديمقراطية إلى إنشاء إطار جديد لإجراء المناقشات مع الحكومة وأبرز ضرورة إيجاد وسيط محايد وتحديد جداول زمنية دقيقة ووضع آلية للمتابعة. وأعلنت الجبهة الشعبية الإيفوارية أن الحوار لن يُستأنف حتى يُعيَّن وسيط لمتابعة الاتفاقات التي أبرمتها الجهتان كلتاهما.

٨ - وفي الوقت ذاته، أُحرز بعض التقدم بشأن الإصلاحات ذات الصلة بالانتخابات. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن جميع الأحزاب السياسية والجهات المعنية سيجري التشاور معها بشأن إصلاح اللجنة وتنقيح قوائم الناخبين. وفي ٨ آذار/مارس، عمم المعهد الديمقراطي الوطني توصيات بشأن إصلاح النظام الانتخابي شدد فيها على أهمية إجراء الحوار وتنفيذ الإصلاحات الانتخابية في الوقت المحدد وتحقيق المصالحة حتى تترسّخ الثقة في العمليتين السياسية والانتخابية. وفي ١ نيسان/أبريل، عقدت الحكومة اجتماعا لمناقشة إعادة هيكلة اللجنة في سياق الإطار الدائم للحوار؛ غير أن الجبهة الشعبية الإيفوارية رفضت حضور المناقشات. وفي ٩ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن تركيبة اللجنة وهيكلها التنظيمي وطريقة عملها قُدم إلى اللجنة الوطنية لاعتماده. وتقتضي تلك المقترحات تخفيض عدد أعضاء اللجنة المركزية التابعة للجنة من ٣١ عضوا إلى ١٣ عضوا، على أن يكون منهم أربعة أعضاء يعيِّنهم الرئيس، و ٣ ممثلين عن التحالف السياسي الحاكم، و ٣ ممثلين عن المعارضة السياسية، و ٣ ممثلين عن المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، اقتُرح تخفيض عدد لجان المحافظات واللجان المحلية التابعة لتلك اللجنة. وانتقدت الجبهة الشعبية الإيفوارية تلك المقترحات، وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اقترح الائتلاف صيغة بديلة. وأعرب قادة آخرون من المعارضة عن قلقهم إزاء عدم أخذ المقترحات التي قُدمت في اجتماع ١ نيسان/أبريل بعين الاعتبار.

٩ - وواصل أصحاب المصلحة السياسيون ترتيب صفوفهم تأهبا لانتخابات عام ٢٠١٥. ففي ٩ نيسان/أبريل، عقد رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، هنري كونان بيديي، اجتماعا مع الأمناء العامين للأحزاب المنضوية تحت تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام الذي يتولى الحكم لمناقشة سبل إعادة إحياء هذا الائتلاف. وظهرت تحالفات جديدة أيضا في صفوف الأحزاب السياسية المعارضة.

١٠ - وأُحرز تقدم محدود في معالجة القضايا الكامنة وراء الأزمة الإيفوارية، ولا سيما مسألتا الجنسية والأراضي. وبدأ في نيسان/أبريل نفاذ قانون الجنسية الذي سنَّته الجمعية الوطنية في آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة دعم إعداد مشاريع قوانين غايتُها تحسين الرقابة الديمقراطية، ودعت إلى فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

العدالة الوطنية والعدالة الدولية

١١ - استمر بذل الجهود لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم عنيفة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. ووسَّع مرسوم رئاسي مؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر نطاق ولاية وحدة التحقيقات الخاصة المنشأة عام ٢٠١١ لتشمل التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، فأعاد تشكيل الوحدة لتصبح خلية خاصة للتحقيقات والبحث وزودها بقدرات وموارد معزَّزة. ومع ذلك، بقي التركيز منصبا أساسا على الأشخاص التابعين للنظام السابق.

١٢ - وتواصلت في المحكمة الجنائية الدولية الإجراءات المتصلة بتأكيد التهم الموجهة للرئيس السابق غباغبو. وفي الوقت ذاته، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، في ١٢ آذار/مارس، أن السيد غباغبو سيبقى محتجزا رهن المحاكمة حتى يُضمَن مثوله أمام المحكمة وتُمنَع أي عرقلة محتملة للتحقيقات أو لإجراءات المحاكمة.

١٣ - وفي ٣ آذار/مارس، ردَّت المحكمة الجنائية الدولية طلب الحكومة تأجيل تسليم السيد بلي غودي وطلبت نقله الفوري إلى لاهاي. وفي أعقاب اتخاذ مجلس الوزراء قرار نقل السيد بلي غودي (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، سُلِّم في ٢٢ آذار/مارس إلى المحكمة. ومثل السيد بلي غودي مثولا أولا أمام الدائرة التمهيدية للمحكمة يوم ٢٧ آذار/مارس.

١٤ - ويومي ٤ و ٥ شباط/فبراير، استمع قاض في الخلية الوطنية الخاصة للتحقيقات والبحث إلى أقوال السيدة الأولى سابقا، سيمون غباغبو، التي ظلت محتجزة في أوديبي. وفي ٢٥ شباط/فبراير، قدمت الحكومة إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية معلومات مستكملة عن الإجراءات القضائية الوطنية وأكدت من جديد رغبتها في إجراء

محاكمة السيدة غباغبو في كوت ديفوار. وفي ٨ نيسان/أبريل، أكد فريق الدفاع للمحكمة الجنائية الدولية أن السيدة غباغبو تفضل أن تُحاكَم في كوت ديفوار.

١٥ - وفي ٣ شباط/فبراير، أسقط المدعي العام العسكري التهم عن ١٠ ضباط شرطة من ذوي الرتب العالية كانوا قد اتُهموا بعصيان الأوامر خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي ١٢ شباط/فبراير، قضت المحكمة العسكرية بإدانة المديرة السابقة لأكاديمية الشرطة الوطنية بتهمة اختلاس أموال وحكمت عليها وعلى أربعة من أصل أفراد الشرطة الستة المتهمين بسنتين حبسا. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أجَّلت المحكمة العليا مرة ثالثة جلسة النظر استئنافيا في قضية الرئيس السابق للحرس الجمهوري الذي كان قد أدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بجرائم مرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات وبقتل الرئيس الأسبق روبير غِيي.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٦ - ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة عموما لكنها اتسمت بالهشاشة بسبب تفشي الجرائم العنيفة وانعدام الأمن قرب الحدود مع ليبريا. وتميَّز انعدام الأمن بعمليات السلب المسلح وقطع الطريق والسطو التي ارتكبها في أغلب الأحيان أفراد من القوات الجمهورية لكوت ديفوار والصيادون التقليديون (الدوزو) والمقاتلون السابقون. وما زال يُبلَّغ عن ارتكاب العنف العشائري، ولا سيما في مناطق الشمال والجنوب الشرقي، في حين ظلت أنشطة الجماعات المسلحة الخارجة عن السيطرة والمقاتلين السابقين تشكل تهديدا للاستقرار. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس، تحولت مظاهراتٌ للمقاتلين السابقين في مان وبواكي إلى أعمال عنف.

١٧ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، هاجم أشخاص مسلحون موقعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في فيت وغرابو على مقربة من الحدود مع ليبريا، فقتلوا أربعة جنود من تلك القوات ومدنيا واحدا، وشكل هذا الحادث انتكاسة منذ آخر هجوم رئيسي جرى في المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٣. وتبادلت القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إطلاق النار مع المهاجمين. وردّت قوات الأمن الوطنية بتنفيذ عملية اعتُقل فيها ٣٢ شخصا للاشتباه في ارتكابهم جرائم ضد أمن الدولة.

١٨ - وما زالت مخلفات الحرب من المتفجرات والأسلحة والذخائر غير المؤمَّنة تشكل تهديدا. وساعدت العملية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الحكومة في تعزيز قدراتها الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة وتأمينها بتشييد وترميم ثلاثة مواقع

للتخزين. وقدمت الدائرة الدعم أيضا من أجل تدمير ثلاثة ذخائر غير منفجرة وما يزيد عن ٢ ٥٠٠ كيلوغرام من الذخيرة.

رابعا – المسائل الإقليمية

١٩ – في الدورة العادية الرابعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، انتُخب رئيس غانا، جون دراماني ماهاما، رئيسا لهيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلفا لرئيس كوت ديفوار. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اجتمع رئيس كوت ديفوار مع ملك المغرب ورؤساء دول بنن وبوركينا فاسو وغانا.

٢٠ – وفي ٢٢ آذار/مارس، ثبت ظهور فيروس مرض الإيبولا في منطقة غابات غينيا الواقعة قرب حدود غينيا مع ليبريا، وفي وقت لاحق، في كوناكري. وفي أعقاب صدور إنذار من منظمة الصحة العالمية يحث على زيادة مراقبة الأمراض التي تتطابق أعراضها مع حالات الحمى النزيفية، اتخذت البلدان المجاورة لغينيا تدابير على طول الحدود البرية لحماية الأشخاص المعرضين للمخاطر ومنع الفيروس من الانتشار. وقد استبعدت حالات الإصابة المشتبه فيها في مالي، أما في غينيا وليبريا فقد سُجلت ١٣٦ و ١١ حالة وفاة، على التوالي، حتى ١ أيار/مايو. ولم يكن قد أبلغ عن أي حالة إصابة بفيروس الإيبولا في كوت ديفوار حتى ١ أيار/مايو وظلت حدودها مع غينيا وليبريا مفتوحة رسميا. غير أنه أبلغ عن حوادث كان ضالعا فيها بعض عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأدت إلى منع التحركات عبر الحدود مع ليبريا.

٢١ – وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم تنفيذ استراتيجية أمن المعابر الحدودية لاتحاد نهر مانو، بما في ذلك عقد اجتماعات لوحدات أمن الحدود وبناء الثقة المشتركة بين كوت ديفوار وليبريا. وقد أعدت حكومة كوت ديفوار، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع قرار وزاري من أجل إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي وحدة شدد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على ضرورة إعطاء الأولوية لها.

٢٢ – واستمر التعاون بين البعثات فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك في سياق العمليات الحدودية المشتركة، وإجراء الدوريات المتناظرة على طول الحدود، واستخدام طائرات الهليكوبتر المسلحة التابعة لعملية الأمم

المتحدة في كوت ديفوار عبر الحدود المشتركة وعلى امتدادها. وواصلت قوات الأمن الإيفوارية والليبرية أيضا التعاون، وإن كان تفشي فيروس الإيبولا قد أدى إلى تعليق الأنشطة المشتركة مؤقتا. وواصلت العملية أيضا رصد انتهاكات الحظر في إطار دعم الحكومة وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

خامسا – إصلاح المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون

٢٣ – أعطت الحكومة الأولوية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، واتخذت تدابير لتحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الأمنية، مع التركيز على قوات الدرك. وجرى التأكيد من جديد على أهمية المشاركة على قدم المساواة خلال اليوم الوطني الأول للمرأة في الجهاز العسكري وشبه العسكري الذي عقد في ٧ آذار/مارس. واتخذت أيضا تدابير من أجل استئناف جماعات الدوزو لدورهم المتعارف عليه باعتبارهم صيادين تقليدين.

٢٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت الحكومة اختصاصات آلية فرز خاصة بالشرطة. ومن خلال الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة، عجلت أمانة مجلس الأمن الوطني بتحقيق اللامركزية في إصلاح قطاع الأمن، بوسائل منها إنشاء لجان محلية. ويسر المجلس أيضا التنسيق مع الوزارات التنفيذية، وأصدر مجلة فصلية ورسالة إخبارية. وأنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

٢٥ – وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قام رئيس كوت ديفوار بترقية أكثر من ٥٠٠ من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأفراد الدرك، بما في ذلك العديد من قادة القوات الجديدة سابقا. وفي ٩ شباط/فبراير، طالبت الجبهة الشعبية الإيفوارية بوقف العمل بمرسوم عام ٢٠١١ الذي يقضي بتوحيد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار سابقا والقوات الجديدة، وطلبت إعادة تسمية القوات الجمهورية لكوت ديفوار ليكون اسمها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار.

٢٦ – وكانت الشرطة والدرك تعملان جزئيا في جميع أنحاء البلد. ولم تكن الدوائر الأمنية مجهزة بالمعدات والموارد الكافية إلا في أبيدجان وبواكي ودالوا، مما حد من قدراتها في معظم المناطق على إجراء التحقيقات ومكافحة الجريمة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وظلت أجهزة الأمن تفتقر إلى ثقة السكان.

٢٧ - وظلت تحديات قائمة في ما يتعلق بالمضي قدما بالخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية التي كانت معلقة، واستعادة ثقة الجمهور في قوات الأمن الوطني، وضمان الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات القطاعية، وتعزيز دور المجتمع المدني، والتعجيل بوتيرة الإصلاحات. وقد أثرت هشاشة المؤسسات بصفة عامة على المشاركة في المبادرات الأمنية على الصعيد الإقليمي.

العدالة والإصلاحيات

٢٨ - جرى إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة. وأصبحت جميع المحاكم البالغ عددها ٤٠ محكمة تؤدي مهامها بالكامل وجرى نشر موظفي العدالة في جميع أنحاء البلد. وقدمت مراكز المساعدة القانونية في بونديوكو، وبواكي، وغيغلو، وكورهوغو، ومان، وسان بيدرو، استشارات مجانية إلى ما يقرب من ٣ ٠٠٠ شخص؛ وكانت الاستشارات في حوالي ٤٠ في المائة من الحالات تتعلق بحقوق الطفل. غير أنه لم تعقد جلسات للمحاكم المسؤولة عن البت في الجرائم الخطيرة.

٢٩ - وفي شباط/فبراير، قام المعهد الوطني للتدريب القضائي بتنقيح مناهج تدريب القضاة وموظفي السجون وكتبة المحاكم والمرشدين الاجتماعيين، وفي آذار/مارس، استُهلت جهود لوضع ميثاق أخلاقي للسلطة القضائية وقوانين من أجل التصدي للفساد. وكانت تبذل جهود أيضا في ما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية المجانية، وتحقيق امتثال القوانين الجنائية والمدنية لمعايير حقوق الإنسان. ومع ذلك، بات من الضروري بذل جهود في مجال إصلاح نظام القضاء العسكري من أجل كفالة الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز المساءلة.

٣٠ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة في مجال إصلاح السجون، وذلك من خلال إسداء المشورة بشأن إدارة السجون، وسد الثغرات الأمنية، ووضع إجراءات التشغيل، فضلا عن التصدي للتحديات الناجمة عن إدماج المقاتلين السابقين في إدارة السجون. وجميع السجون البالغ عددها ٣٤ سجنا كانت تؤدي مهامها بالكامل، غير أن الأمن ظل من التحديات، حيث سُجلت سبع حالات هروب من السجن شملت ١٤ هاربا.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - قامت الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من عملية الأمم المتحدة، بوضع اللمسات الأخيرة على إطارها البرنامجي، الذي قُدم إلى الشركاء الدوليين في شباط/فبراير. وأقامت أيضا شراكات مع مؤسسات وطنية في مجالات المالية والتدريب والعمالة،

فضلا عن جهات مانحة دولية. والتزم الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي بتقديم مبلغ ١٤ مليون يورو و ٣٠ مليون دولار، على التوالي، من أجل دعم برنامج عمل الهيئة.

٣٢ - وحتى ١ أيار/مايو، جرى نزع سلاح ٥٩٠ ٢٢ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٥٩٦ ١ امرأة، وتسريحهم، وفي الوقت نفسه جُمعت ٩٣٩ ٦ قطعة سلاح، و ٥٨٣ ٥٣١ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٥١٢ ٨ قطعة من الذخائر المتفجرة. وأُجريت حوالي ٧٠ عملية من عمليات نزع السلاح والتسريح في معسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجود بالقرب من أبيدجان، انطوت أساسا على حالات الشباب المرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار والعناصر السابقة في القوات الجديدة. وأجريت عمليات لنزع السلاح والتسريح أيضا على نطاق أصغر في وسط البلد وجنوب غربه. ومع ذلك، ظل الشمول والشفافية من التحديات. وظلت نسبة إدماج المقاتلين الذين كانوا مرتبطين بالرئيس السابق غباغبو منخفضة، إذ بلغت ١٣ في المائة، بينما سُجل بأثر رجعي عدد كبير من الأشخاص الذين لم يكونوا مسجلين في قاعدة البيانات الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

٣٣ - واستهلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ثمانية مشاريع مجتمعية لإعادة الإلحاق في ٢٥ شباط/فبراير. وشرع نحو ٢٥٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية في العمل في أنشطة مدرة للدخل. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في آذار/مارس برنامجا لإعادة التأهيل الاجتماعي شمل تدريبا في مجال المسؤولية المدنية، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحتى ١ أيار/مايو، كان ٤٥٥ ٣٠ أشخاص قد استفادوا من الدعم في إطار إعادة الإلحاق، من بينهم ٩٨٦ ١٩ شخصا أعيد إدماجهم بالكامل.

٣٤ - ودعما لأنشطة نزع سلاح المدنيين، قامت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بسبع عمليات لجمع الأسلحة في أبيدجان وبواكي، فجمعت ١٠٤ قطع من السلاح، و ١٠٥ قنابل، و ٤٩ صمام تفجير، و ١١ قذيفة هاون، و ١٣ صاروخا، و ٦٩٠ ٧ طلقة من الذخائر.

سابعا - بسط سلطة الدولة

٣٥ - زاد عدد المقاطعات الفرعية العاملة من ٣٥٨ إلى ٤٢٢ مقاطعة فرعية في أعقاب تسمية أعضاء هيئات المقاطعات في كانون الثاني/يناير، غير أن فعالية الإدارات المحلية ظلت تعاني من عقبات من جراء ضعف البنى التحتية، ومحدودية الموارد ونقص القدرات التقنية

والمهنية، الأمر الذي قوض تقديم الخدمات. وواصل صندوق بناء السلام تقديم الدعم من أجل إصلاح بعض البنى التحتية العامة في المنطقة الغربية. ولم تجر استعادة الإدارة الضريبية في معظم المناطق، في حين ظلت الخدمات الجمركية ومراقبة الحدود غير كافية بسبب نقص التنسيق والموارد.

٣٦ - ودعمت السلطات المحلية التماسك الاجتماعي، على الرغم من أن البرنامج الوطني الذي استُهل في أيار/مايو ٢٠١٣ لم يُبلور بسبب القيود المالية. ومن أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجهود الوطنية، قامت ممثلتي الخاصة في شباط/فبراير، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي، بزيارة غرب كوت ديفوار للتشاور مع الجهات المعنية المحلية بشأن الاحتياجات ذات الأولوية في مجالات تحقيق التماسك الاجتماعي، والمصالحة، والتنمية، والأمن، وحقوق الإنسان.

٣٧ - وجرى تنصيب المجالس الإقليمية والبلدية في أعقاب الانتخابات المحلية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، غير أن تحديات ظلت قائمة في ما يتعلق بتقسيم العمل على كل من المستوى الوطني والإقليمي والبلدي، ونقص التمويل، ومسائل متعلقة بالقانون والنظام. وفي نيسان/أبريل، عقدت عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا ضم المجالس الإقليمية ورؤساء المقاطعات والبلديات لمناقشة مسألة تقسيم العمل والأولويات الإنمائية.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٨ - ظلت حالة حقوق الإنسان تتسم بورود أنباء عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، والابتزاز، والسطو. ومنذ تقريري الأخير، زُعم أن عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وجماعات الدوزو، ومقاتلين سابقين، كانوا ضالعين في ١٠ عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وفي ٥٢ حالة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وفي ٦ حوادث ابتزاز وسطو. وهدد الاستخدام المفرط للقوة من جانب عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار حق المدنيين في الحياة وحريتهم وأمنهم. وقلما خضع للملاحقة القضائية الجناة المزعومون من بين أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وهو ما أسهم في إحساس عام بالإفلات من العقاب وتسبب في تقويض الثقة.

٣٩ - ولا تزال ظروف الأشخاص الذين احتجزوا في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات غير متماشية مع الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات حقوق الإنسان الأخرى، حيث احتجز بعضهم في مرافق احتجاز غير رسمية، دون إمكانية الحصول على خدمات

صحية أو على مشورة محام. وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في غرابو وفيت (انظر الفقرة ١٧ أعلاه)، كشفت عملية الأمم المتحدة عن أن بعض جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار شاركوا في تعذيب وإساءة معاملة محتجزين وضعوا في مرافق غير رسمية إلى حين نقلهم إلى سجن أبيدجان في ٤ آذار/مارس.

٤٠ - وفي الساعات الأولى من يوم ١٧ شباط/فبراير، تعاون المسؤولون الأمنيون في كوت ديفوار وليبريا على إعادة ٢١ شخصا إيفواريا بالقوة، منهم ١٥ لاجئا مسجلا، من ليبريا إلى كوت ديفوار. وقد ألقى مسؤولون ليبريون القبض على هؤلاء المواطنين الإيفواريين وخمسة من المواطنين الليبريين بتهمة التخطيط لزعزعة الاستقرار في البلدين، وجرى احتجازهم دون احترام حقوقهم في مراعاة الأصول القانونية. ولدى وصول المواطنين الإيفواريين إلى أبيدجان، وجهت لهم اتهامات في نهاية المطاف بالإخلال بالنظام العام. وفي ١ آذار/مارس، أطلق سراح ستة منهم لعدم كفاية الأدلة، وعادوا في ٦ آذار/مارس إلى مخيم للاجئين في ليبريا بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونُقل الأشخاص المتبقون البالغ عددهم ١٥ شخصا إلى السجن في أبيدجان.

٤١ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، اتخذت الحكومة قرارين مشتركين بين الوزارات يحددان رواتب موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستحقاقاتهم الأخرى. ومع أن هذا الإطار الجديد يشكل دليلا على إحراز تقدم مؤسسي في ما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنه كشف أيضا عن رقابة إدارية مفرطة على اللجنة من جانب وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، وهذا أمر لا يتفق تماما مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

العنف الجنسي

٤٢ - حتى ١ أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع ١٠ حالات من الزواج القسري أو المبكر و ١٧١ حالة من حالات الاغتصاب، بما في ذلك ١٩ حالة من حالات الاغتصاب الجماعي، وعن ٤ اعتداءات على فتيان. وظل الإفلات من العقاب عن هذه الانتهاكات من التحديات، بالنظر إلى انخفاض معدلات الملاحقة القضائية، وإعادة تصنيف الاغتصاب بوصفه ''اعتداء غير لائق''، وارتفاع تكاليف الشهادات الطبية اللازمة لإثبات الاغتصاب. واستمر الاعتماد على الآليات التقليدية لتسوية هذه الحالات، بالنظر إلى محدودية القدرة على التحقيق، والضغوط العشائرية والخوف من الوصم، وكذلك عدم الثقة في نظام العدالة الجنائية. ولم تقم الحكومة بعد بتخصيص الموارد اللازمة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني التي استُهلت في تموز/يوليه ٢٠١٣.

حماية الأطفال

٤٣ - حتى ١ أيار/مايو، أُبلغ عن ٦٠ حالة اتجار بالأطفال لغرض استغلالهم في العمل، وعلى ما يبدو لم يجرِ التحقيق في تلك الحالات أو متابعتها بطرق أخرى. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن ٣١ حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وهروب ١٨ فتاة من الختان بعد تدخل أفراد الدرك في دجومان. وظل أيضا تسجيل المواليد مسألة ذات أولوية؛ فحتى الآن، لا يزال ٢,٨ مليون طفل غير مسجلين. وفي الوقت نفسه، لم يعتمد مجلس الوزراء حتى الآن مشروع السياسة الوطنية لحماية الطفل.

٤٤ - وما زال المجرمون الأحداث يعانون الاحتجاز لفترات مطوّلة، وكثيراً ما يُحتجزون في ظروف تخالف معايير قضاء الأحداث، بالنظر إلى عدم كفالة فصل القُصَّر عن البالغين في السجون، وعدم كفاية الخدمات الصحية، وعدم وجود ما يكفي من فرص التعليم أو التدريب المهني الكفيلة بتيسير التأهيل.

تاسعا - وسائط الإعلام

٤٥ - استمر ظهور المعلومات المثيرة للفتنة والمغلوطة وكذلك خطابات الكراهية في بعض وسائط الإعلام. ووجّه المجلس الوطني للصحافة توبيخاً لبعض الصحف ومجلة و/أو علق صدورها لاستخدامها عبارات مسيئة، ونظّم حملات توعية لوسائط الإعلام. وفي آذار/مارس، حثت الحكومة وسائطَ الإعلام على التحلي بالمسؤولية عند تناولها لعملية المصالحة. واضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنشطة ترمي إلى تعزيز الأخلاقيات والمسؤولية المهنية في تغطية التطورات الحسّاسة فيما واصلت محطتها الإذاعية بثّ (ONUCI FM) معلومات محايدة في جميع أنحاء البلد.

عاشرا - الحالة الاقتصادية

٤٦ - حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. ورغم زيادة الإنفاق العام بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٣، فقد ظلت الأرصدة والديون الخارجية ضمن حدود معايير الأداء التي وضعها صندوق النقد الدولي. وارتبطت زيادة الإنفاق بزيادة النفقات على موظفي الخدمة المدنية، بعد أن ضاعفت الحكومة الحد الأدنى للأجر الشهري إلى ٠٠٠ ٦٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (ما يقابل ١٢٠ دولارا تقريباً). وخُطّط أيضا لتعيين ٩٣٣ ١٨ موظفاً جديداً في عام ٢٠١٤، منهم ٦٤١ ٣ فردا كانوا في صفوف المقاتلين السابقين.

٤٧ - ولا يزال تطوير القطاع الخاص مسألة ذات أولوية. ففي كانون الثاني/يناير، نظمت الحكومة منتدى للمستثمرين يرمي إلى الترويج للفرص المتاحة في مجالات الأعمال التجارية الزراعية والصناعة والتعدين. وبلغت التعهدات المعلنة في مجال الاستثمار ٨٨٦ مليون دولار، تشمل مبلغ ٣٢٦ مليون دولار في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص ومبلغ ٥٦٠ مليون دولار من مستثمرين من القطاع الخاص.

٤٨ - وجرى أيضا تكثيف أنشطة التعدين. فمع افتتاح منجمَين جديدَين للذهب في كانون الثاني/يناير، بلغ عدد مناجم الإنتاج المستغَّلة خمسة مناجم يتراوح إنتاجها حسب التقديرات بين ١٣ و ١٦ طناً في السنة، أي بزيادة تتجاوز نسبتها ٢٠ في المائة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أقرّت كوت ديفوار قانونا للتعدين يستند إلى مبادئ الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر والمسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية.

٤٩ - ورغم إمكانات النمو في كوت ديفوار، ما زالت فرص العمل المحدودة، خصوصاً بالنسبة للشباب، تحديا ماثلاً. ففي عام ٢٠١٣، أُنشئت نحو ٣٠ ٠٠٠ فرصة عمل في القطاع الرسمي و ١٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل في القطاع غير الرسمي، رغم تسجيل ٤٠٠ ٠٠٠ باحث جديد عن العمل كل عام.

حادي عشر - الحالة الإنسانية

٥٠ - شهدت الحالة الإنسانية تحسّنا مستمرا، إذْ عاد أكثر من ٨ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. ومن بين نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من الإيفواريين الذين فرّوا من البلد أثناء أعمال العنف التي أعقبت فترة الانتخابات، ظل حوالي ٦٥ ٠٠٠ شخصا في صفوف طالبي اللجوء. ومن هذا المجموع، ٤٣ ٦١٣ كانوا في ليبريا وزهاء ٨ ٥٠٠ كانوا في غانا و ٦ ٥٠٠ في غينيا و ٢ ٥٠٠ في توغو. وفي أعقاب انتشار فيروس الإيبولا، طلبت حكومة كوت ديفوار من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٣١ آذار/مارس، تعليق دعمها للعودة الطوعية.

٥١ - وأدت الهجمات على قريتَي فيت وغرابو (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) إلى تشريد السكان مؤقتاً، وربما أثّرت سلباً على حالات العودة الطوعية. واعترضت برنامجَ الأغذية العالمي تحديات حالت دون تزويده العائدين من ليبريا بإمدادات الأغذية. وواصلت قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفير الحراسة الأمنية لقوافل العائدين الإيفواريين في إطار الإعادة إلى الوطن وإجراء الدوريات في مناطق العودة، فيما درّبت وكالات الأمم المتحدة جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار على حماية المدنيين.

٥٢ - ونفذت وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية برامج اجتماعية - اقتصادية في المجتمعات المحلية بغية دعم إعادة إدماج العائدين على نحو مستدام، مُركزَّةً اهتمامها على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وستسترشد استراتيجية وطنية لاستدامة العودة وإعادة الإدماج، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على وضعها بالتنسيق مع الحكومة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بعملية تصنيفٍ للمشردين داخلياً بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥٣ - ومع أن منظمات أخذت تتحول من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى البرامج الإنمائية، فإنه لا تزال جيوب ضعف حاد في غرب البلد وشماله، وهو ما يستلزم استجابات لمعالجة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ونقص إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وأعاقت حالات نقص التمويل تقديم المساعدة إلى أضعف الفئات.

ثاني عشر - الاستعراضان الاستراتيجيان لكوت ديفوار وليبريا

٥٤ - خلال السنوات القليلة المقبلة، ستشهد مشاركة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا تغييرا كبيرا، إذ إن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تواصلان خفضا تدريجيا لوجودهما وستنسحبان في نهاية المطاف. ومع أن المسار في كل من كوت ديفوار وليبريا لا يزال مسارا إيجابيا، فإن ثمة تحديات سياسية وأمنية وتهديدات كامنة لا تزال ماثلة، مما يهدد بتقويض ما تحقّق من استقرار خلال العقد الماضي بمساعدة جهود حفظ السلام المبذولة إقليميا ومن الأمم المتحدة. وقد ذكرتُ في تقريري المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/761) أنني سأقدم توصيات بشأن تشكيلة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهي من المتوقع أن تكون فترةً سياسية حسّاسة. وأكّدتُ في نفس التقرير، ثم أعدتُ التأكيد في تقريري عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/123)، على وجوب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي حدوث أي انتكاسات خطيرة في المكاسب التي تحققت في المنطقة بشق الأنفس. وسيلزم التخطيط بعناية لضمان تزويد البعثتين بالإمكانات الكافية للقيام بالمهام الموكلَة إليهما وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية قبل انسحابهما. ومع مواصلة التخفيض التدريجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ستتزايد أهمية تحقيق أقصى استفادة من الفرص التي يتيحها ترابطهما الاستراتيجي والتشغيلي.

٥٥ - ومن ذلك المنطلق، أجرى فريقان استعراضين استراتيجيين بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، وضمّا مشاركين من إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قاموا بزيارة إلى كل من كوت ديفوار وليبريا في الفترة من ٧ إلى ١٩ شباط/فبراير. وركز الاستعراضان على المهام السياسية والأمنية الأساسية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسبقت الاستعراضَين دراسات للقدرات العسكرية والمتصلة بالشرطة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتلقى الفريقان المعنيين بالاستعراضين الاستراتيجيين إحاطات مفصّلة من البعثتين، وأجرى مشاورات في كلا البلدين مع فئات عريضة من الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي. والتقى الفريق الذي نفذ الاستعراض المتعلق بكوت ديفوار مع رئيس الوزراء دانييل كابلان دونكان وعدد من الوزراء، وقيادات أجهزة الأمن الوطني والقوات المسلحة، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وهيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأحزاب السياسية، بما فيها الجبهة الشعبية الإيفوارية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، بمن فيهم ممثلو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وفريق الأمم المتحدة القطري.

٥٦ - وأجرى الفريق الذي نفذ الاستعراض المتعلق بليبريا مشاورات مع الرئيسة إلين جونسون سيرليف وعدة وزراء؛ وأعضاء الجهاز التشريعي؛ وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ ولجنة الحوكمة؛ وقيادات الجيش وأجهزة الأمن الوطني؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وأعتزم أن أدرج الاستنتاجات والتوصيات في ما يتعلق بليبريا في تقريري عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لشهر آب/أغسطس ٢٠١٤.

٥٧ - وتوجّه الفريق إلى مقاطعتَيْ نيمبا وغراند غيده على الجانب الليبري من الحدود، وإلى توليبلو على الجانب الإيفواري، بهدف التشاور مع السلطات المدنية والمسؤولين الأمنيين، وممثلي المجتمعات المحلية، بمن فيهم الزعماء التقليديون والنساء والشباب، ومع اللاجئين والعائدين الإيفواريين.

استنتاجات الاستعراض الاستراتيجي لكوت ديفوار

٥٨ - اتضح أن البيئة السياسية في البلد آخذة في التحسن، إذْ لا تزال الحكومة ملتزمة بالمضي قدما باتخاذ تدابير تكفل التخفيف من حدة التوتر وتفعيل الحوار السياسي، وفي الوقت نفسه، تحقيق التنمية الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين غادروا كوت ديفوار خلال أزمة ما بعد الانتخابات. ورغم أوجه التحسّن تلك، خلص فريق الاستعراض الاستراتيجي، حسبما ذكره محاوروه، إلى أن

انتخابات عام ٢٠١٥ ستكون مقياساً هاما لمدى استدامة الاستقرار السائد. وسيستلزم ضمان تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية التغلب على التحديات السياسية في مجموعة كبيرة من المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بالمضي قدما بإدخال الإصلاحات الانتخابية بطريقة تكون شاملة وتعزّز الثقة.

٥٩ - ورغم تحسّن الحالة الأمنية، ظلت هناك جيوب من انعدام الأمن، ولا سيما في غرب البلد. فقد نجمت توترات كبيرة عن المنازعات على الأراضي ومسائل الجنسية غير المسوّاة وعدم ثقة السكان في القوات الجمهورية لكوت ديفوار والجماعات المسلحة المنضوية تحت لوائها، التي كانت تجُري معظم العمليات الأمنية. وانتشرت جرائم السطو المسلح، وابتزاز المال بالتهديد والعنف، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، وخشي كثيرون من اندلاع أعمال عنف خلال فترة الانتخابات. وظل الإحساس بعدم الثقة سائدا على نطاق واسع في صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار والشرطة والدرك، ولا سيما خارج أبيدجان، حيث كانت القوات الجمهورية لكوت ديفوار تقود أنشطة الحفاظ على سيادة القانون والنظام، رغم وجود الشرطة والدرك. ورغم إدخال تحسينات في ما يتعلق بالفعالية التشغيلية وحوكمة قطاع الأمن، ظلت تحديات سياسية كبيرة ماثلة. وكانت هناك أيضاً عقبات يتعين تذليلها لتمكين الحكومة من التقيّد بجدولها الزمني الطموح لنزع سلاح جميع المقاتلين السابقين بحلول منتصف عام ٢٠١٥، وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية المسائل المتبقية بشأن شمول العملية، ومستقبل قادة المناطق سابقا والصيّادين التقليديين (الدوزو)، والتحديات التي تعترض إيجاد فرص العمالة المستدامة.

تقييم حالة الحدود والمسائل الإقليمية

٦٠ - شهد الوضع في منطقة الحدود بين كوت ديفوار وليبريا تحسنا كبيرا منذ إجراء تقييمات مماثلة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فلم تقع أي هجمات تُذكر عبر الحدود منذ آذار/مارس ٢٠١٣، باستثناء الهجوم الذي وقع قرب الحدود مع ليبريا في شباط/فبراير (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وعلاوةً على ذلك، وكما ذكرتُ في تقاريريَ السابقة، مع أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاوزت مستوى هدفها المتعلق بعمليات العودة الطوعية من ليبريا في عام ٢٠١٣، فإن أكثر من ٠٠٠ ٤٣ لاجئ إيفواري كانوا لا يزالون في البلد. وقد أبدت عدة عائدات في توليبلو كان الفريق الذي تفذ الاستعراض الاستراتيجي قد التقى بهن إصرارا على القول بأنهن أفضل حالا في ديارهن بكوت ديفوار، ولكنهن طلبهن المزيد من المساعدة في إعادة بناء حياتهن.

٦١ - وفي الوقت نفسه، ظلت الحدود معرّضة للاختراق إلى حد كبير، وظل التقدم في بناء القدرات الوطنية على معالجة قضايا الأمن عبر الحدود بطيئاً في كلا البلدين. وقد أشار مسؤولون من كلا جانبَي الحدود إلى عدم وجود ما يكفي من الاستثمارات البشرية والمالية والمادية لتحقيق الاستقرار على الحدود. وأعرب الزعماء والشيوخ التقليديون عن حاجتهم إلى الدعم في إقامة مبادرات عابرة للحدود تمسك بزمامها جهات محلية، ودعوا الشباب إلى الاضطلاع بمزيد من الأدوار في مبادرات بناء الثقة الكفيلة بالتقليل من مخاطر انخراطه في أنشطة مُزعزعة للاستقرار. وقد ذكر وزير، في معرض إشارته إلى تحسّن الحالة الأمنية، أن نشر طائرات بلا طيار في كوت ديفوار ربما لم يعد أمرا ضروريا.

٦٢ - وقد تحققت أيضا أوجه تحسّن في المنطقة، بما في ذلك ما أتى منها نتيجةً للجهود التي بذلها اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف إضفاء حيوية جديدة على الآليات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية. غير أن العديد من محاوري فريق الاستعراض الاستراتيجي أعربوا عن قلقهم إزاء احتمالات حدوث انتكاسة في مسار الاستقرار الحالي، بالنظر إلى أن عدة بلدان، منها كوت ديفوار وبلدَان من البلدان المجاورة له هما بوركينا فاسو وغينيا، مقبلة على انتخابات حساسة في عام ٢٠١٥.

ثالث عشر - التعديلات المقترح إدخالها على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦٣ - على النحو المشار إليه في تقاريري السابقة، تواصل عملية الأمم المتحدة تقليص قوام قوتها، مما سيخفض قوام البعثة في عام ٢٠١٢ من ٧٩٢ ٩ فردا عسكريا إلى ١٣٧ ٧ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتضم القوات البالغ عدد أفرادها ١٣٧ ٧ خمس كتائب مشاة، وقوة احتياطية مع ما يرتبط بها من عناصر داعمة، و ١٩٢ مراقبا عسكريا. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١١٢ (٢٠١٣)، تركز هذه القوة عملياتها في المنطقة الغربية وغيرها من المناطق الشديدة المخاطر.

الخيارات المتاحة لتعديل العنصر العسكري

٦٤ - شملت دراسة القدرات العسكرية التي استرشد بها الاستعراض الاستراتيجي تقييما شاملا للتهديدات، وقامت بتحليل وضعية وتشكيلة قوة عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك تحليل مستوى القوات مقارنة بالمهام المنوطة بها، ومقترحات بشأن القوام العسكري اللازم لمساعدة الحكومة في حماية المدنيين وتحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد في الفترة المفضية إلى

انتخابات عام ٢٠١٥ وخلالها. ومع أخذ تلك الاقتراحات في الاعتبار، فضلا عن الوضع السياسي والأمني في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية، خلص فريق الاستعراض الاستراتيجي إلى إمكانية إجراء المزيد من التخفيضات.

٦٥ - وبالنظر إلى حساسية الفترة الانتخابية والتحديات المتبقية المبينة أعلاه، يُوصى بشدة باتخاذ نهج حصيف في تعديل قوة عملية الأمم المتحدة. ويمكن تحقيق هذا النهج بسحب ١ ١٠٠ جندي في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥، بحيث يتبقى ٦ ٠٣٧ فردا عسكريا. ومكن إجراء عمليات الإعادة إلى الوطن أثناء عمليات تناوب القوات لتحقيق أقصى حد من الوفورات. وعلى وجه التحديد، ستسفر التعديلات عن أمور من بينها إعادة ٥٣٠ فردا من أفراد المشاة و ٥٤٢ فردا إضافيا إلى أوطانهم، وسيتحقق ذلك جزئيا عن طريق ما يلي: (أ) خفض عدد القطاعات العسكرية من ثلاث قطاعات إلى قطاعين، يغطي أحدهما الشرق والآخر الغرب، مما سيتيح نقصان ٢٨ ضابطا من ضباط الأركان؛ و (ب) سحب سريتين من السرايا الهندسية الثلاث، وهو ما سيفضي إلى سحب ٢٨٣ فردا في المجموع مع ما يرتبط بهم من المعدات؛ و (ج) سحب سرية نقل واحدة تضم ٤٥٠ فردا؛ و (د) خفض مستوى مستشفى عسكري واحد. وبعد انقضاء فترة انتخابات عام ٢٠١٥ بسلام، يُوصى بسحب ٢ ٠٠٠ جندي إضافيين بحلول منتصف عام ٢٠١٦، بحيث يصبح قوام عملية الأمم المتحدة المتبقي ما يقرب من ٤ ٠٠٠ جندي.

٦٦ - ومن أجل إبراز الأثر العسكري، ستواصل القوة تعزيز مواقعها وقواعدها، بحيث تركّز على المنطقة الغربية والمناطق الأخرى الشديدة الخطورة، في سياق تحولها إلى وضع يكفل القدرة على التنقل. وستعمل عملية الأمم المتحدة أيضا على تعزيز إلمامها بالوضع العسكري وقدرات الإنذار المبكر كي تكون أكثر قدرة على استباق الأحداث والاستجابة لها. وتنفيذ هذا المفهوم العملياتي المُحكم بدرجة أكبر سيراعي ولاية القوة المتصلة بحماية المدنيين في مناطق انتشارها وقدراتها، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للسلطات الإيفوارية، مع التركيز على التهديدات التي تفوق قدرات الاستجابة الوطنية. وستتولى القوة أيضا مساعدة الحكومة في بناء قدرات قوات الدفاع الوطني.

٦٧ - ونظر فريق الاستعراض الاستراتيجي في نقصان ١ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، تمشيا مع النوايا المعرب عنها في قرار مجلس الأمن ٢١١٢ (٢٠١٣)، ليصبح قوام قوات البعثة ٥ ٤٣٧ فردا خلال الفترة الانتخابية. ويمكن تحقيق ذلك بسحب كتيبتي مشاة زيادة على الأفراد المشار إليهم بتفصيل في الفقرة ٦٥ أعلاه. غير أن من شأن ذلك أن يحد من القدرات العملياتية اللازمة لفترة انتخابات عام ٢٠١٥، فضلا عن

أنشطة نزع السلاح. ومن الجدير بالذكر أنه، خلال انتخابات عام ٢٠١٠، كان لدى عملية الأمم المتحدة قوام يفوق ٠٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين، وزيادة في عدد الأفراد قدرها ٥٠٠ فرد، وعتاد عسكري وعتاد شرطة مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهو عتاد لم يَعُدْ متاحاً بسبب تقليص هذه البعثة. وعلاوة على ذلك، ثبت أن تلك الموارد غير كافية لمواجهة الأزمة، فنشرت الزيادة المأذون بها، وعددها ٠٠٠ ٢ جندي، لاحقا في البلد بعد أن خفّت حدة الأزمة. وعلى الرغم من عدم توقع أزمة في عام ٢٠١٥، يلزم في إطار التخطيط الحصيف، اتخاذ تدابير احتياطية بإذن مسبق من مجلس الأمن، بالاعتماد على الدعم المؤقت المقدم في سياق التعاون بين البعثات الجاري مع عمليات حفظ السلام الأخرى في أفريقيا. وخلاف ذلك، قد تلزم اتخاذ ترتيبات ثنائية أو ترتيبات أخرى.

إنشاء قوة للرد السريع على الصعيد الإقليمي

٦٨ - على النحو المشار إليه في تقاريري السابقة المتعلقة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وُضعت خطط، في إطار القوام العسكري المأذون به للعملية، لإنشاء قوة للرد السريع تُشكَّل وتُزود بالمعدات اللازمة للتصدي للحوادث التي تقع في كوت ديفوار، وللاستجابة السريعة في ليبريا، في نفس الوقت، في حالة حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية. وستعمل القوة في إطار التعاون بين البعثات المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

٦٩ - وبناء على تقييم التهديدات والمهام المطلوبة والموارد المتاحة، يُقترح أن يُنشأ ضمن عملية الأمم المتحدة كتيبة للرد السريع قوامها ٦٥٠ فردا. وستشمل هذه الكتيبة سريتي مشاة مزودتين بمركبات وسرية مشاة آلية واحدة، مع عناصر دعم تتيح لها القيام بعمليات نشر متعددة في آن واحد إذا اقتضى الأمر. وعلى الرغم من أن الكتيبة ستظل جزءا من أصول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنه يُتوخى أن يكون في مقدورها أيضا العمل في ليبريا حسب الاقتضاء وحسبما هو مأذون به. أمّا الجهة التي تتّخذ القرار الاستراتيجي بنشر الكتيبة في ليبريا فهي إدارة عمليات حفظ السلام، بناء على الحالة السائدة في الميدان والتهديدات القائمة في كلا البلدين، ومع مراعاة المشورة المقدمة من ممثلَيَّ الخاصَّين لكوت ديفوار وليبريا. وستظل القيادة والتحكم على مستوى البعثة دون تغيير، في حين ستُستخدم الطرائق المحددة للقيام بالعمليات في سياق ترتيبات التعاون بين البعثات. وبخصوص تشكيل الكتيبة، جرى تحديد بلد مساهم بقوات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذو خبرة في مجال حفظ السلام في كلا البلدين، وفي انتظار موافقة مجلس الأمن، سيوضع اتفاق في صيغة رسمية. ويُتوخى، تحديدا، إعادة تشكيل القوة

الاحتياطية التابعة للعملية، التي تتألف حاليا من ٤٥٠ فردا متمركزين في ياموسوكرو، وتوسيع نطاقها. وكي تتسم هذه الكتيبة بالفعالية وسرعة الاستجابة، من الضروري توافر مجموعة مواد استطلاعية، فضلا عن احتياجات النقل والدعم اللوجستي وغير ذلك من الاحتياجات.

٧٠ - وستكون القدرة على التنقل جانبا أساسيا من جوانب تفعيل المفهوم الإقليمي للرد السريع. وتمتلك العملية ثلاث طائرات عمودية عسكرية متمركزة في غرب كوت ديفوار سبق الإذن باستخدامها في كل من كوت ديفوار وليبريا، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٣) وقرارات لاحقة. وتُوفّر هذه الطائرات العمودية قدرة بالغة الأهمية على الردع، وينبغي الإبقاء عليها في المنطقة إلى ما بعد الجولة الانتخابية الإيفوارية عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يُوصى بالاحتفاظ بجميع الطائرات العمودية العسكرية المتعددة الأغراض التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واتباع نهج مماثل يتيح استخدام جميع العتاد الجوي العسكري التابع للبعثتين في منطقتي العمليات على السواء، وبالتالي تيسير سرعة الاستجابة والتحرك، دون أن يكون لذلك تأثير على منطقة مسؤولية أي من البعثتين. وستُبرم الاتفاقات مع البلدان المعنية المساهمة بقوات عقب موافقة مجلس الأمن.

القوات الفرنسية

٧١ - يبلغ قوام القوات الفرنسية ٤٥٠ جنديا، وهو يركز على دعم الحكومة في إصلاح القطاع الأمني. وقد مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١١٢ (٢٠١٣)، الأذن الممنوح للقوات الفرنسية لتقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وذلك في حدود انتشار القوة وقدراتها. ولا يزال هذا الدعم ضروريا للعملية.

عنصر الشرطة

٧٢ - يبلغ القوام المأذون به لعنصر شرطة عملية الأمم المتحدة ١ ٥٥٥ فردا، منهم ٥٥٥ من فرادى أفراد الشرطة و ١ ٠٠٠ فرد في صفوف ست وحدات للشرطة المشكلة. وبالنظر إلى التحديات التي لا تزال تحول بين الشرطة الوطنية والدرك الوطني وبين تولي مسؤولياتهما القانونية بشكل كامل، فقد وردت في الاستعراض الاستراتيجي توصية بأن يقتصر الأمر على تعديلات طفيفة لعنصر الشرطة التابع للعملية. وستكون تلك التعديلات في شكل تخفيض في عدد أفراد الشرطة من ٥٥٥ فردا إلى ٥٠٠ فرد. وسيركز الأفراد المتبقّون على دعم أنشطة بناء القدرات والمؤسسات لوكالات إنفاذ القانون الوطنية، فضلا عن تنفيذ

خطة عمل الشرطة الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بفحص السجلات الشخصية، وسيتولّون أيضا توفير التدريب والتوجيه والمشورة بشأن أمن الانتخابات.

٧٣ - ولا يوصَى بأي تخفيض في عدد وحدات الشرطة المشكّلة حتى ما بعد انقضاء فترة الانتخابات، لأن هذه الوحدات ستركز على دعم قوات الأمن الوطني، وستساعد على تخفيف آثار الفراغ الأمني في المناطق التي انسحب منها الأفراد العسكريون التابعون للعملية. وستشمل مهامها الحفاظ على النظام العام دعما لقوات الأمن الوطني، وتقديم الدعم العملياتي. وسيستمر إجراء دوريات مشتركة تضم وحدات الشرطة المشكلة وقوات الأمن الوطني في إطار تدابير بناء الثقة.

الآثار المترتبة على الدعم

٧٤ - يمكنَ تحقيق التخفيضات المقترَحة أعلاه في عناصر الدعم العسكري للعملية نظرا لحالة البنى التحتية الجيدة عموما في كوت ديفوار وللاستقرار السائد فيها، فضلا عن توافر بدائل تجارية محلية في ما يتعلق بخدمات النقل والخدمات الهندسية والطبية. وفي الوقت نفسه، سيظل ثمة أثر على نطاق وصول الدعم اللوجستي وعلى خطوط إمدادات البعثة.

سلامة الموظفين وأمنهم

٧٥ - تُعتبر المخاطر التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة متدنية في كوت ديفوار، باستثناء الأجزاء الواقعة غرب البلد. ويشكل النشاط الإجرامي، بما في ذلك السرقة والسطو واللصوصية، أكبر تهديد. ففي ١٢ شباط/فبراير، تعرّض موظفان من موظفي الأمم المتحدة كانا ينتقلان من ياموسوكرو إلى دالوا لسرقة نقودهما وممتلكاتهما الشخصية تحت تهديد السلاح من قبل حوالي ١٠ معتدين ملثمين ومسلحين بالقرب من قرية زاتا. ويمكن التخفيف من المخاطر عن طريق تقييم دقيق للمخاطر الأمنية يجري تحديثه بانتظام، وتدعيم المواقع التي ينشر فيها موظفو الأمم المتحدة.

رابع عشر - الآثار المالية

٧٦ - قُدمت الميزانية المقترحة التي أعددتها للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والبالغة ٥١٢,٦ مليون دولار إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها خلال الجزء الثاني من دورتها الثامنة والستين المستأنفة. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فستقتصر تكلفة الإنفاق على العملية على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

٧٧ - وحتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٤٦,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٦٨٨,٦ ١ مليون دولار.

٧٨ - وجرى سداد التكاليف للحكومات المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة، وبالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

خامس عشر - ملاحظات

٧٩ - يشجّعني ما يحرز من تقدم متواصل في كوت ديفوار. فالبلد يسير على طريق المصالحة والاستقرار والانتعاش الاقتصادي. والمكاسب الملموسة التي تتحقق تبعث على التفاؤل بأن يستعيد في القريب العاجل دوره التاريخي بوصفه ركيزة من ركائز الازدهار في غرب أفريقيا. وأثني على شعب كوت ديفوار وحكومتها على التزامهما بتحقيق السلام الدائم.

٨٠ - وبقيادة رئيس كوت ديفوار، تواصل الحكومة إحراز التقدم بشأن المسائل البالغة الأهمية، وتتخذ في الوقت نفسه مبادرات توفيقية هامة تجاه المعارضة السياسية. وإني أحث جميع الجهات المعنية على الاستفادة الكاملة من الفرصة المتاحة لمواصلة مسيرة حوار مفتوح وبناء يرمي إلى التغلب على انقسامات الماضي، والاتفاق على الأولويات من أجل مستقبل البلد. وسيقاس نجاح هذا الحوار بمدى الإسراع في إحراز تقدم في ما يتعلق بالاتفاق على الإصلاحات الملحة، بما في ذلك في المسائل المتصلة بالجنسية والأراضي، وبشأن الإطار القانوني للانتخابات. ومن المهم ألاّ تتسبب عرقلة الحوار أو عدم المشاركة في منع البلد من مواصلة السير على طريق الاستقرار. وستُواصل ممثلتي الخاصة بذل مساعيها الحميدة في تيسير إحراز التقدم في المجالات الرئيسية.

٨١ - وقد بدأت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ تلوح في الأفق. ونظرا لتعذر إجراء الانتخابات في أجواء سلمية في كوت ديفوار منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠٠٢، فإن هذه الانتخابات ستمثل معلما هاما في تحقيق استمرار الاستقرار. ولذا لا بد من التعجيل بإجراء مشاورات بشأن الإصلاحات مع جميع الجهات المعنية بغرض تهيئة بيئة تُساعد على إجراء انتخابات تشمل الجميع وتتسم بالمصداقية والشفافية. والتدابير الأولية التي اتخذتها الحكومة

جديرة بالإشادة. وسيتعين مواصلة بذل الجهود من أجل توسيع نطاق المناقشات بشأن المسائل الحساسة. ومع ذلك، أشير بقلق إلى الزيادة غير المقبولة في استخدام لغة التحريض والاستفزاز وخطاب الكراهية، بما في ذلك في وسائط الإعلام. ويجب محاسبة من يؤججون نار التعصب والعنف.

٨٢ - وتشكّل استجابة عدد كبير من الإيفواريين المنتسبين إلى النظام السابق لنداء الحكومة بالعودة إلى كوت ديفوار مؤشراً قوياً على استعادة إحساس بالثقة، حيث إن المشاركة التامة لجميع المواطنين دلالة هامة على عودة الأمور إلى طبيعتها. وفي الوقت نفسه، سيتطلب تضميد جروح الماضي إتاحةَ الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في عملية مصالحة وطنية تكون مجدية وشاملة. ولذلك، أُرحّب بتمديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والتوجيه الناجح لأعمالها الرامية إلى تقصّي الحقائق. ويجب على اللجنة أن تظل حازمة في بذل الجهود للمساعدة على أن يروي الناس في جميع أرجاء كوت ديفوار قصصهم، حيث إن ذلك يشكل جزءا هاما من عملية التعافي، كما يجب أن تشمل جهود اللجنة جميع المواطنين، بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو الإثنية أو غيرها من الانتماءات. وأدعو أيضا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها اللجنة.

٨٣ - ومن الممكن تعزيز المصالحة أيضا بزيادة الجهود الرامية إلى ضمان حسن توقيت تنفيذ الإجراءات القضائية ضد الجناة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات وحياد هذه الإجراءات ووضوح نزاهتها، بصرف النظر عن وضع المشتبه فيهم أو انتمائهم السياسي. وأُرحّب بالتعاون الجيد القائم بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الإيفوارية في العمل على المضي قدما في تنفيذ الإجراءات القانونية التي تسعى إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإقامة العدالة في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الضروري أن تظل الحكومة ملتزمة بضمان عدالة تتسم بالإنصاف والاستقلالية دون تمييز، وفقا لالتزاماتها في إطار القانون الدولي وتماشيا مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة. وما زلت، على وجه الخصوص، أشعر ببالغ القلق بسبب التأخير في التحقيقات المتعلقة بقضايا كبرى مثل مقتل سبعة حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والهجوم الذي استهدف مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا في تموز/يوليه ٢٠١٢. فلا بد من محاسبة مرتكبي تلك الجرائم البشعة وتقديمهم للعدالة.

٨٤ - وما زال القلق يساورني إزاء حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. ولا بد من إيلاء الاهتمام لحماية الضحايا والشهود، وتوجيه العناية إلى تحسين قضاء الأحداث وتوفير الموارد اللازمة لإصلاح قطاع العدالة. ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار ورود تقارير عن الاعتقال

والاحتجاز التعسفيين، وعن حالات العنف الجنسي وإيذاء الأطفال، وأعمال القتل والتعذيب وسوء المعاملة. وما زال معدل المقاضاة بشأن هذه الانتهاكات جد منخفض، كما أن مستوى التصدي لقضايا الاغتصاب غير كاف. وأدعو السلطات المعنية إلى بذل قصارى جهودها للتأكد من أن الحقوق الأساسية مكفولة لجميع المواطنين.

٨٥ - وأُحرز تقدم هام في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بالتسليم بضرورة تعزيز التوازن بين الجنسين. والإمساك وطنيا بزمام هذه المسألة ذات الأولوية أمر أساسي، ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير لإعادة بناء الثقة ضمن أوساط قوات الأمن وفيما بينها، ومع السكان. ويتعين على الحكومة مضاعفة الجهود التي تبذلها بهذا الشأن. وما زالت هناك قضايا حساسة للغاية يتعين معالجتها، وهي قضايا تترتب عليها آثار كذلك في ما يتعلق بنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم ما أُحرز من تقدم، ما زال عدد كبير جدا من المقاتلين السابقين يحملون السلاح وعاطلون عن العمل، وذلك يشكل خطرا يهدد الأمن الوطني وحماية المدنيين. وأرحب بالهدف الطموح الذي تنشده الحكومة وهو إنجاز عملية نزع السلاح برمتها بحلول منتصف عام ٢٠١٥؛ وتحقيقا لتلك الغاية، سيلزمها التعجيل بالعملية وإجراءها في شفافية تامة. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم ما تبذله الحكومة من جهود.

٨٦ - وما زالت كوت ديفوار تواجه تهديدات لاستقرارها. فما زال يتعين معالجة الأسباب الجذرية لنشوب النزاع فيها، ومنها ما يتعلق بالأراضي والجنسية، في وقت تساهم فيه النزاعات فيما بين الطوائف في زعزعة الاستقرار. ويساورني القلق إزاء استمرار معاناة مناطق منعزلة صغيرة في البلد من انعدام الأمن، ومن بين ما تعاني منه جرائم عنيفة يرتكبها في الكثير من الحالات نفس الأشخاص المكلفون بحماية السكان. ولذلك، أدعو الحكومة إلى ضمان وجود آليات تأديبية ورقابية مناسبة، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى كفالة تصرف قوات الأمن في إطار الضوابط القانونية المحددة لهم ووفقا للقانون.

٨٧ - وإنني مسرور بتحسّن الحالة في غرب البلاد وعلى طول الحدود، الأمر الذي يشجع العودة الطوعية للاجئين. وتشكل المرأة العماد الرئيسي لمجتمعاتها المحلية. وشهادة النساء العائدات على أن حياة أسرهن قد تحسنت منذ العودة إلى ديارهن في كوت ديفوار دلالة قوية ومؤثرة على تدن كبير في مستويات الخوف والريبة والشعور بانعدام الأمن. إلاّ أن معظم العائدين بحاجة للمزيد من المساعدة في إعادة بناء حياتهم؛ ويواجه عدد كبير من الناس حالات تأخر شديد في استعادة ملكياتهم التي جرى الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية أو في تلقي أشكال أخرى من الدعم، ومن بينها الخدمات الأساسية. وإني أحث الحكومة

وشركاءها على العمل على نحو وثيق مع العائدين لكفالة اندماجهم من جديد وعلى نحو دائم في مجتمعاتهم المحلية. ومن الضروري تسريع عجلة النمو الاقتصادي بهدف الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، ولا سيما في أوساط النساء وأضعف الفئات. واقتصاد كوت ديفوار آخذ في النمو بمعدل مثير للإعجاب، وينبغي أن يستفيد جميع سكانه من ثمار تلك المكاسب.

٨٨ - وإني أهنئ رئيس كوت ديفوار على الدور القيادي الفعال الذي اضطلع به في منصبه كرئيس لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتطلب دوام السلام في أي بلد من بلدان غرب أفريقيا وجود السلام في البلدان المجاورة. ولذلك، فالتعاون الأمني على الصعيد الإقليمي أمر بالغ الأهمية، وإنني أُرحّب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في هذا الصدد، وهي جهود ستواصل الأمم المتحدة دعمها. وتعمل كوت ديفوار أيضا على تحسين علاقاتها مع جيرانها، مما يسهم في تحسين مستوى الأمن الإقليمي، وتواصل كذلك، في إطار التعاون بين البعثات، التعاونُ بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وبهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من أوجه التآزر على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي للبعثتين، أعتزم المضي قدما في إنشاء قوة للرد السريع في حدود القوام المأذون به لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر الفقرات من ٦٨ إلى ٧٠ أعلاه) وسأطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن لها بالعمل في كوت ديفوار وليبريا.

٨٩ - ورغم ما أُحرز من تقدم كبير في كوت ديفوار وفي المنطقة ككل، ما زالت هناك تحديات ماثلة. وإنني على اقتناع بأنه من الأساسي للغاية اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حدوث انتكاسة في المكاسب التي تحقّقت بمشقة كبيرة على مدى العقد الماضي. ولذلك، إنني أُؤيد النتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي الذي جاء فيه أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا تزال ضرورية وينبغي أن تُواصل الاضطلاع بدور نشط في دعم تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥ في أجواء سلمية. وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١١٢ (٢٠١٣)، لمدة سنة واحدة، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع التركيز بشكل خاص على مسؤولياتها السياسية والأمنية الأساسية. وأوصي أيضا بإدخال تعديلات على العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعَين للعملية (انظر الفقرات ٦٥ و ٦٦ و ٧٢ و ٧٣ أعلاه)، مما سيسفر عن قوام مأذون به يتألف من ٠٣٧ ٦ فردا من الأفراد العسكريين و ٥٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي حالة سيادة السلام

في فترة انتخابات عام ٢٠١٥، سيجري سحب ٠٠٠ ٢ جندي آخرين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩٠ - وأودّ أن أُعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة لكوت ديفوار، عايشاتو منداودو، على دورها القيادي الممتاز، ولجميع الأفراد المدنيين والنظاميين العاملين تحت راية الأمم المتحدة لالتزامهم بتحقيق السلام في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أُعرب عن امتناني إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، لما يقدمونه من دعم قيّم إلى كوت ديفوار.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: القوام العسكري وقوام الشرطة

(في ١ أيار/مايو ٢٠١٤)

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد الشرطة
الاتحاد الروسي	١١	—	—	١١	—	—
إثيوبيا	٢	—	—	٢	—	—
الأرجنتين	—	—	—	—	—	٣
الأردن	٨	١١	١ ٠٥٨	١ ٠٧٧	٤٩٠	١٥
إسبانيا	—	١	—	١	—	—
إكوادور	٢	—	—	٢	—	—
أوروغواي	٢	—	—	٢	—	٣
أوغندا	٣	٢	—	٥	—	—
أوكرانيا	—	—	٣٨	٣٨	—	١٣
أيرلندا	٢	—	—	٢	—	—
باراغواي	٧	٢	—	٩	—	—
باكستان	١١	١٢	١ ٣٦٧	١ ٣٩٩	١٩٠	—
البرازيل	٤	٣	—	٧	—	—
بنغلاديش	١٣	٩	١ ٦٧٧	١ ٦٩٩	١٨٠	—
بنن	٥	٨	٣٦٩	٣٨٢	—	٥١
بوركينا فاسو	—	—	—	—	—	٤٢
بوروندي	—	—	—	—	—	٤٨
بولندا	٢	—	—	٢	—	—
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢	—	—	٢	—	—
بيرو	٣	—	—	٣	—	—
تركيا	—	—	—	—	—	١٤
تشاد	٤	١	—	٥	—	٢٣
توغو	٨	٦	٤٦٣	٤٧٧	—	٢٣
تونس	٧	٣	—	١٠	—	١٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	—	—	—	—	—	٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	—	—	—	—	٩

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد الشرطة
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢	٢	—	٤	—	—
جمهورية كوريا	٢	—	—	٢	—	—
جمهورية مولدوفا	٤	—	—	٤	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—	٢٣
رواندا	—	—	—	—	—	٤١
رومانيا	٦	—	—	٦	—	—
زامبيا	٢	—	—	٢	—	—
زمبابوي	٣	—	—	٣	—	—
السلفادور	٣	—	—	٣	—	—
السنغال	٨	٧	٤٩٥	٤٧٤	—	٤٠
صربيا	٣	—	—	٣	—	—
الصين	٦	—	—	٦	—	—
غامبيا	٣	—	—	٣	—	—
غانا	٦	٧	١٥٠	١٦٣	—	٨
غواتيمالا	٥	—	—	٥	—	—
غينيا	٣	—	—	٣	—	١٠
فانواتو	—	—	—	—	—	٣
فرنسا	١	٦	—	٧	—	١١
الفلبين	٣	٣	—	٦	—	—
الكاميرون	١	—	—	١	—	٢٠
مدغشقر	—	—	—	—	—	٢٣
مصر	—	١	١٧٥	١٧٦	—	١٢
المغرب	—	٣	٧٢٣	٧٢٦	—	—
ملاوي	٣	٢	–	٥	—	—
ناميبيا	٢	—	—	٢	—	—
نيبال	٣	١	–	٤	—	—
النيجر	٦	٤	٨٦٨	٨٧٨	—	٤٢
نيجيريا	٣	—	—	٣	—	٤
الهند	٨	—	—	٨	—	—
اليمن	٩	١	—	١٠	—	١١
المجموع	**١٩٥**	**٩٥**	**٧ ٢٧٧**	**٧ ٣٥٦**	**٨٦٠**	**٥١٧**

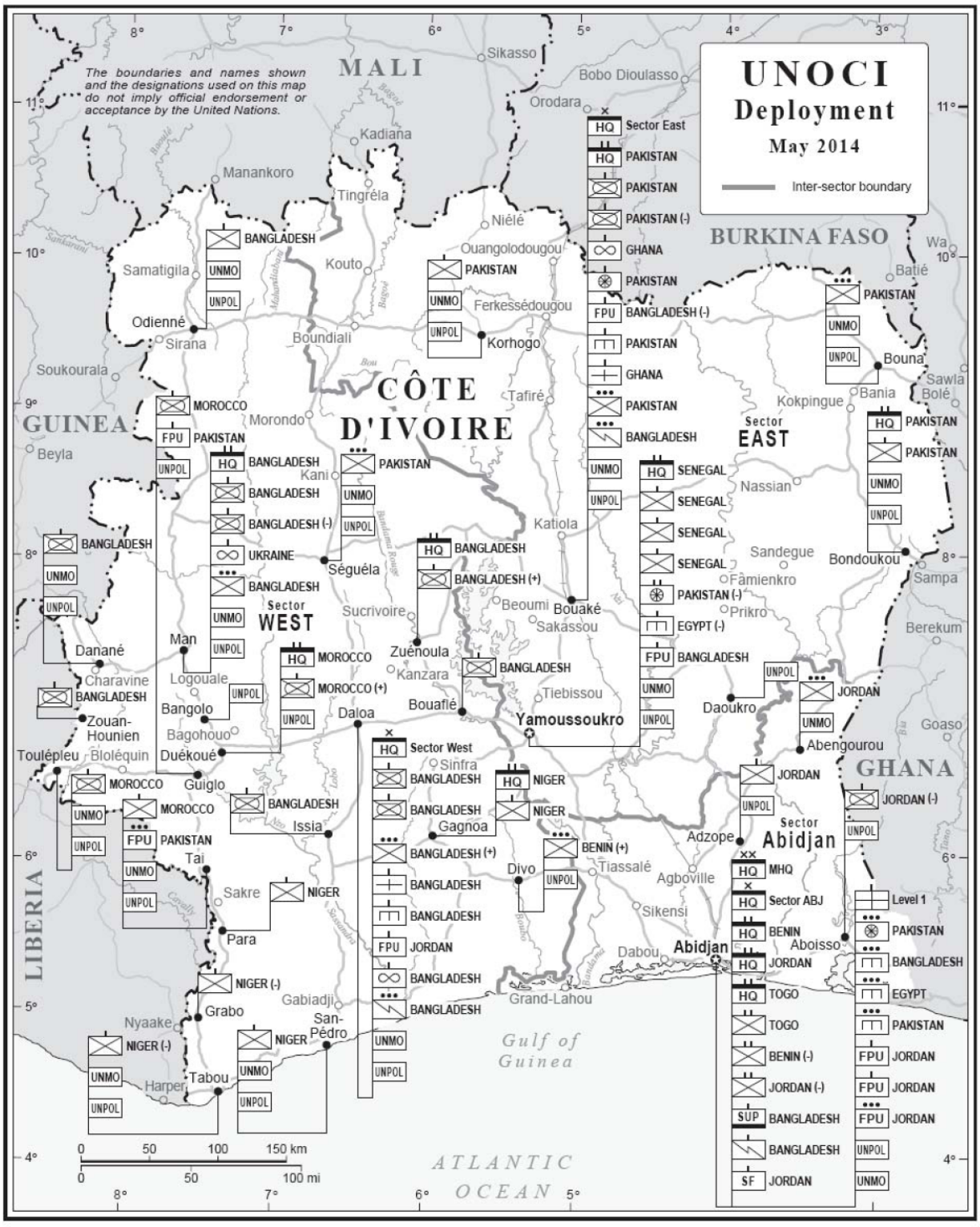

Map No. 4220 Rev. 50 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section